الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 16 أوت 2024 يتعلق بتنظيم وفتح حلقة تكوينية لفائدة الإطارات الإدارية بمعهد القيادة الإدارية بالمدرسة الوطنية للإدارة بعنوان سنة 2024.

إن رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على الدّستور،

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1964 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 المتعلق بإعادة تنظيم المدرسة القومية للإدارة،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1885 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمدرسة الوطنية للإدارة وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وآخرها الأمر عدد 26 لسنة 2024 المؤرخ في 12 جانفي 2024،

وعلى الأمر الحكومي عدد 697 لسنة 2018 المؤرخ في 3 أوت 2018 المتعلق بضبط نظام تأجير مختلف أصناف الأعوان المدرسين والأعمال الاستثنائية والباحثين غير القارين والباحثين المتعاقدين بالمدرسة الوطنية للإدارة،

وعلى الأمر عدد 451 لسنة 2024 المؤرخ في 7 أوت 2024 المتعلق بتعيين رئيس للحكومة.

قرر ما يلي :

الفصل الأول ـ ينظم معهد القيادة الإدارية حلقة تكوينية بعنوان سنة 2024 تهدف إلى تطوير كفاءات الإطارات الإدارية في مجال التصرف الإداري الحديث.

الفصل 2 ـ تشتمل الحلقة التكوينية على أنشطة تكوينية تتمثل في (محاضرات، ملتقيات، ورشات عمل، وزيارات دراسية).

الفصل 3 ـ تنتظم الحلقة التكوينية بعنوان سنة 2024 ابتداء من شهر أكتوبر وتدوم شهرين اثنين (2).

الفصل 4 ـ يتم تنظيم هذه الأنشطة لفائدة الإطارات الإدارية الذين يشغلون خطة مدير إدارة مركزية أو خطة معادلة لها.

تتولى الوزارات والهياكل المعنية اقتراح مترشحين اثنين (امرأة ورجل) وتحدد لجنة فرز الترشحات المحدثة للغرض القائمة النهائية للمشاركين في الحلقة التكوينية استنادا على مقاييس الاختيار المعتمدة من قبلها.

وتختم الحلقة بحصول كل دارس على شهادة مشاركة.

الفصل 5 ـ تحدث بمقتضى مقرر من مديرة المدرسة الوطنية للإدارة لجنة لفرز الترشحات.

الفصل 6 ـ يضبط برنامج الحلقة التكوينية والإجراءات العملية لتنظيمها ومتابعة سيرها وتقييمها بمقتضى مقرر من مديرة المدرسة الوطنية للإدارة بالتنسيق مع المصالح المعنية برئاسة الحكومة.

الفصل 7 ـ مديرة المدرسة الوطنية للإدارة مكلّفة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 أوت 2024.

رئيس الحكومة

كمال المدوري